دور الحوكمة المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة البنك الإسلامي للتنمية 2030

The Role of Banking Governance in Achieving Sustainable Development - The Case of the Islamic Development Bank 2030-

بلقاسم بوفاتح[1]*

[1] المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو (الجزائر)،b.boufatah@cu-aflou.edu.dz

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ الاستلام: 2022/07/20 تاريخ القبول: 2022/11/13 تاريخ النشر:2022/12/01

ملخص: أصبحت الحوكمة من أولويات الإصلاح الاقتصادي لمعظم دول العالم بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 فالمؤسسات على اختلاف طبيعة نشاطها تسعى إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف لتعظيم أرباحها ومن هذا المنطلق أدركت المؤسسات بأن الاعتماد على مركزها المالي لم يعد كافيا، فتبنت مبادئ الحوكمة وبرامج المسؤولية الاجتماعية جنبا إلى جنب كوسيلة منها لتنمية العلاقة مع الآخرين وتحقيق التنمية المستدامة. والبنك الإسلامي للتنمية السعودي كغيره من المؤسسات المالية تكونت لديه التزامات تتعلق أساسا بمبادئ الحوكمة الرشيدة للتمويل الإسلامي المستدام من خلال الركائز التي يعتمد عليها في تحقيق التوازن بين الربحية و التنمية والتحديات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:حوكمة مصرفية؛ تنمية مستدامة؛مسؤولية اجتماعية؛ تمويل إسلامي؛ البنك الإسلامي للتنمية.

تصنيف JEL: Q1 ، Q16

Abstract Governance has become one of the priorities of economic reform for most countries after the economic crisis of 2008, whereby corporations with different nature of activities seek to achieve economic performance that aims to maximize their profits. From this standpoint, institutions realized that reliance on their financial position is not enough. Therefore, they adopted principles of governance and social responsibility programs side to side as a way to develop the relationship with others and achieve sustainable development. The Islamic Development Bank, like other financial institutions, has obligations related mainly to the principles of good governance for sustainable Islamic finance, through the six pillars that support the balance between profitability and participation in social development and challenges

Keywords: Banking Governance*;* sustainable development *;* Social Responsibility*;* Islamic funding*;* Islamic Development Bank

Jel Classification Codes:Q1,Q16

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية لكونهما تساهمان بطريقة مباشرة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المحافظة على حقوق أصحاب المصالح فإتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية ويتعدى ذلك إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الاجتماعية والبيئية وعليه فالحوكمة ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم " **التنمية المستدامة**".

ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية كغيره من المؤسسات المالية الإسلامية التنموية التي تساهم في انتشال دول العالم الإسلامي، وشعوبه من ظاهرة التخلف، و التي هدفت إلى محاربة الفقر، وتسهم في دعم عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من خلال تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية بالدول الأعضاء.

ويقوم البنك الإسلامي للتنمية في سبيل دفع عجلة التنمية بتقديم تمويلات كثيرة ومتعددة حيث تعد حوكمة السياسة التمويلية للبنك الوسيلة الأهم لتحقيق أهدافه المتعلقة بالتنمية المستدامة وانتشال المجتمعات الإسلامية في الدول الأعضاء من براثن الفقر والتخلف، حيث تتوجه تمويلات البنك نحو أنشطة متعددة ومندمجة كتطوير الدعم وتعبئة الموارد وتمويل القطاعين الخاص والعام والاستثمار، وكذلك تمويل التجارة وخدمات التأمين، كما تحظى البنى التحتية الأساسية بالنصيب الأكبر من التمويل، ثم الزراعة والتعليم، كما يولي البنك اهتمام خاصا لقطاع الصحة والمنح الدراسية...

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهو دور الحوكمة الرشيدة للتمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية ؟

فرضيات البحث:

-يساهم تبني مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

-تساهم الركائز الستة للبنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لمعرفة دور مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة من جهة والوصول للمسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى، ولمعرفة ذلك تم دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية وركائزه الستة لتحقيق ذلك. وعليه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث.

2.حوكمة المؤسسات

1.2 تعريف الحوكمة:

تعود جذور حوكمة المؤسسات إلى Berle & Means اللذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932. وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة (نرمين، 2003، صفحة 48).أما مصطلح حوكمة المؤسسات فتم البدء باستخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء، ولاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية (مصطفى، 2006، صفحة 13).

لقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح بحيث يدل كل مفهوم عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم التعريف.

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من المساهمين " (نعيم و عفاف، 2003، صفحة 27).

كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) " الحوكمة هي النظام الذي من خلاله يتم إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (فؤاد، 2005، صفحة 4).

كما عرفها Cadbury بأنها "النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة الشركة ويتفق مع وجهة النظر هذه" (Committee، 2001، صفحة 102).

ومن خلال التعاريف السابقة لحوكمة المؤسسات يمكن استنتاج الخصائص التالية لحوكمة المؤسسات (حماد، 2005، صفحة 5):

- **الانضباط** :أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية** :أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- **الاستقلالية** :أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل؛
- **المسائلة** :إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية** :وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
- **العدالة** :يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- **المسؤولية الاجتماعية**:أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

2.2 أسباب ظهور حوكمة المؤسسات:

تتمثل هذه الأسباب في البحث عن سبل ووسائل للرقابة على أعمال المؤسسات ،من أجل الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين ولضمان قيام المؤسسات المالية والاقتصادية بدورها المنشود بعيد عن الفساد المالي والإداري ،بفعل الفضائح المالية التي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات الكبرى في العالم ومنه فقدان ثقة زبائنها ، وتبرز هذه الفضائح المالية من خلال العناصر التالية (توفيق، 1998، صفحة 3):

- انفجار الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997م ، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة المؤسسات ،و الأزمة المالية المشار إليها قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين المؤسسات والحكومة ،وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين المؤسسات والحكومة ،وحصول المؤسسات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين هذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك؛
- تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى المؤسسات الأمريكية مثل" أنرون "وغيرها ،بدأ الحديث عن حوكمة المؤسسات ،حيث كانت القوائم المالية لهذه المؤسسات لا تعبر عن الواقع الفعلي لها ،وذلك بالتواطؤ مع كبرى المؤسسات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة ،وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من المعايير بشأن حوكمة الشركات بشكل عام؛
- إن السبب في تنامي اهتمام المؤسسات الدولية بالبعد الأخلاقي ناتج عن شعورها بأن العديد من المشاريع والبرامج التي تمولها هذه المؤسسات لم يكتب لها النجاح المتوقع ،لوجود أسباب هيكلية واجتماعية كانتشار الفساد الأخلاقي ،أو الرشوة أو غيرها من الأمور ،وقد أثر انتشار هذه الأمور على زيادة تكلفة المشاريع وانخفاض جودتها ومواصفاتها وتقليل الفوائد المتوقعة منها على المجتمع؛
- ممارسات المؤسسات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة ،حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين المؤسسات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية؛
- إشكالية تعارض المصالح واستخدام سلطة الدولة لتحقيق مصالح شخصية ،ولمنع مثل هذا الأمور تركزت معظم قوانين وأنظمة الخدمة المدنية على منع الجمع بين الوظيفتين مثلاً

والتشدد في منع الموظفين من استغلال النفوذ وإساءة السلطة لمصالح شخصية ،أو الانغماس والعمل في الأعمال التجارية وإهمال العمل الموكول إليهم.

3.2 مبادئ الحوكمة للجنة بازل للرقابة البنكية :

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك تتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك والمتمثلة فيما يلي: (محمد و طيبي، 2021، صفحة 327)

- ❖ المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة؛
- ❖ مؤهلات مجلس الإدارة وتكوينه؛
- ❖ هيكل مجلس الإدارة وممارساته؛
- ❖ الإدارة العليا؛
- ❖ حوكمة هياكل المجموعة؛
- ❖ إدارة المخاطر؛
- ❖ تحديد المخاطر ومراقبتها؛
- ❖ الإبلاغ عن المخاطر؛
- ❖ الامتثال؛
- ❖ التدقيق الداخلي؛
- ❖ التعويضات؛
- ❖ الإفصاح والشفافية؛
- ❖ دور المشرفين.

5.2 الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة :

يعتمد التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات على مجموعة من الأطراف التي تؤثر فيها وتتأثر بها ،ومن خلالها يحدد مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد كما يحكم هذا التطبيق جملة من المحددات وهناك أربعة أطراف تتأثر بحوكمة المؤسسات (سليمان، 2008، صفحة 15):

- ❖ **المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة عن استثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل كما يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم؛
- ❖ **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح حيث يقوم مجلس الإدارة باختيار المدريين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال

الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائها ،كما يقوم مجلس الادارة برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين؛

- **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة ،و تعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، وكما تعد حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع المؤسسة؛
- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة كالدائنين ،الموردين والعمال وغيرهم ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ،فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون على مقدرة الشركة على الاستمرار.

6.2 النظريات المفسرة للحوكمة :

إن ظهور حوكمة المؤسسات كمفهوم لم يكن كما عليه اليوم ،والفضل في ذلك يعود إلى مجموعة من النظريات التي ساهمت في تفسير ضرورة وجود مفهوم الحوكمة بالمؤسسات ،وذلك تفاديا للنقائص التي يمكن أن تنتج عن عملية تطبيقها وذلك من خلال مراقبة تصرفات عمل المديرين ومن أهم هذه النظريات التي كان لها الفضل في وجود أهمية الحوكمة بالمؤسسات نذكر:

-نظرية حقوق الملكية Alchan et Demsetz

يعتبر دمستز وآلشين "Alchan et Demsetz " أول من أسسا هذه النظرية والتي تقوم على فكرة أساسية مفادها أن العامل الأساسي في فعالية ونمو المؤسسة هو حق الملكية ،فكلما كانت هذه الحقوق كاملة كلما انعكس ذلك على أداء المؤسسة (Gérard، 1999، صفحة 113،115)، ويرى كل من بجويش وفيربنت "Pjoyich et Furubotn " بتحليل حقوق الملكية إلى ثلاثة أقسام وهي (Frédéric، 1997، صفحة 8):

- حق الاستعمال: ويعني أنه هناك حق في استعمال الملكية؛
- حق قطف الثمار: أي الحق في جني المنافع والأرباح التي يولدها الأصل؛
- حق البيع: وهو الحق في تقرير المصير أي التنازل للغير.

وترى النظرية النيوكلاسيكية أن تشتت حقوق الملكية هو بهدف تخفيض فعالية المؤسسة بحيث يسعى المدير المالك على تحقيق أعلى منفعة للمؤسسة التي يديرها من خلال توجيه المجهودات نحو خدمة هدف المؤسسة وهذا ما لا نجده في المؤسسة التسيرية (التي يكون فيها فصل الملكية عن التسيير) ،بحيث لا يملك المسير إلا حق واحد ألا وهو حق الاستعمال بينما حق قطف الثمار ،وحق

تقرير المصير يكون في يد المالك ،وهذا ما يجعل عملية تعارض المصالح أمرا طبيعيا (Frédéric، 1997، صفحة 28).

-**نظرية الوكالة:** تعتبر من أهم وأقدم النظريات التي أسست لما يُعرف الآن بعلم حوكمة المؤسسات ،وتُعرف نظرية الوكالة بأنها العقد الذي يتم بين ملاك المؤسسة ومدرائها التنفيذيين ،والذي ينتج عنه فوائد لكلا الطرفين ومن أوائل الكُتاب الذين تحدثوا عن نظرية الوكالة آدم سميث الذي ذكر أهمية تقنيين العلاقة التي تربط المساهمين أو الملاك بمجلس الإدارة ،والإدارة التنفيذية (الوكيل). آدم سميث في الحقيقة أوعز إلى أن المدراء التنفيذيين في مؤسسات المساهمة (الوكلاء) من المحتمل ألا يعتنوا بالمؤسسة ،وأموالها بقدر اهتمامهم بمؤسساتهم وأموالهم الخاصة أو الشخصية. العلماء بيرلي ومينس في بداية القرن العشرين ،ذكروا أن فصل ملكية المؤسسة عن إدارتها (بمعنى آخر الوكالة) غير فعال. لذلك يتضح جليًا أهمية نظرية الوكالة اعتمادًا على قبول الملاك أو المساهمين للمعضلة التي تنتجها نظرية الوكالة ،وهي نظرية الوكالة نفسها ،وقبول هؤلاء الملاك أو المساهمين لنظرية الوكالة يعود إلى أسباب عديده ومنها: ضعف خبرة الملاك أو المساهمين المالية والتشغيلية للمؤسسة وكذلك بعدم وجود الحماس والوقت الكافي لديهم لإدارة المؤسسة لذلك وبناءً عليه ،فالملاك أو المساهمين سوف يقومون بتزويد المدراء التنفيذيين بالأموال ،وهؤلاء المدراء التنفيذيون بدورهم سوف يقومون بالاستثمار ومحاولة جني العوائد الاستثمارية من أموال المساهمين أو الملاك ،وبالتالي سوف يقع هؤلاء المساهمين أو الملاك من غير أدنى شك تحت رحمة المدراء التنفيذيين (الوكلاء).

فالمساهمين يجب أن يمارسوا حقوقهم في إدارة المؤسسة ،وذلك لضمان زيادة أرباح المؤسسة ومن ثم زيادة عوائدهم واستثماراتهم. ولكن ما يتم حقيقةً بناءً على الجدل الأكاديمي في نظرية المساهمين هو أن هؤلاء المساهمين في الغالب لا يمارسون حقوقهم في إدارة المؤسسة ،وإنما يفوضون إدارة المؤسسة إلى المدراء.

-**نظرية التجذر:**جاءت نظرية التجذر بهدف إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها نظرية الوكالة ،حيث يرى كل من "A.shleiffer ,R.W.vshny ,R.morck" أنه نتيجة تعارض المصالح بين المالك والمسيريين فإن المسير يسعى إلى بناء استراتيجيات شخصية تهدف للمحافظة على منصبه تسمى باستراتيجيات "التجذر" ،التي تجعل من احتمال إعادة النظر فيه هو احتمال صعب ومكلف بسبب تجذر هذا المسير ،وبالتالي صعوبة قيام المساهمين باستبداله أو الاستغناء عنه (Gérard C.، 1997، صفحة 105،106).

-**نظرية تكلفة الصفقة:** تأسست هذه النظرية من طرف وليمسن "O.E .Williamson" 1975م ،حيث عرف تكلفة الصفقة بأنها " التكاليف التي تتولد أثناء تبادل عقود السلع والخدمات بين المؤسسات" ،ويرى أنه إذا كانت نظرية الوكالة تعتمد على فرضية تعارض المصالح فإن نظرية تكلفة الصفقة تعتمد

على التعاقد كوحدة للتحليل في اطار خصوصية الأصول ،ويكون الأصل أكثر خصوصية إذا كان غير قابل للاستعمال من طرف جهة أخرى مما يؤدي إلى خسارة قيمة كبيرة في قيمة هذا الأصل عند انتقاله ،حيث يتم المفاضلة بين الديون ورأس مال الخاص من أجل تجنب خسائر القيمة (Gérard K.، 1999، صفحة 151،152).

وميز "وليمسن" بين نوعين من التكاليف:

- تكاليف الصفقة السابقة للتفاوض وتحرير العقد؛
- تكاليف الصفقة اللاحقة الناتجة عن تنفيذ هذا العقد أو تغييره في حالة حدوث تعارض.

وقد خلص "وليمسن" إلى أن تكلفة الصفقة تتضمن تكاليف الوكالة باعتبار أن العلاقة بين المسير والمالك هي أحد العقود المبرمة في المؤسسة وليست كلها (Gérard K.، 1999، صفحة 149).

3.مفاهيم حول التنمية المستدامة

1.3تعريف التنمية المستدامة:

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها" التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها". (حدادو، 2021، صفحة 55)

يعرفها" Edwerd barbier" : "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي" (عماري، 2008، صفحة 4).

كما عرفتها منظمة الغذاء والزراعة "فاو" 1989 :" التنمية المستدامة هي ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" (رومانو، 2006، صفحة 56).

2.3 أبعاد التنمية المستدامة:

لقد تم التصديق رسميا على "**فكرة التنمية المستدامة**" في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة "**ريو دي جانيرو**" البرازيلية سنة 1992م ،حيث أدرك القادة السياسيين – في هذا المؤتمر- أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعانى من ضغوط حادة، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء

النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً، وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة، ولهذا تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف التالية (المتحدة، 1992، صفحة 12):

1.2.3البُعد البيئي : تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:

-الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة؛

-مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات؛

-ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة؛

-الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

2.2.3البُعد الاقتصادي: تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

3.2.3البُعد الاجتماعي :إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

4.2.3البُعد التكنولوجي :تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

3.3 مبادئ التنمية المستدامة:

هناك عشرة مبادئ تقوم عليها التنمية المستدامة حسب الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة ،حيث توافق الشركات الموقعة على هذه الاتفاقية على مراعاة هذه المبادئ في أي نشاط تقوم به في أي مكان بالعالم:

-حقوق الإنسان

المبدأ الأول : يكون لزاما على المؤسسات تأييد واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة في كافة دول العالم؛

المبدأ الثاني : التأكد من عدم التورط في أعمال تنطوي على مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان؛

-العمل

المبدأ الثالث : تؤيد المؤسسات حرية المشاركة وتعترف اعترافا فعليا بحق المساومة الجماعية؛

المبدأ الرابع : القضاء على كافة أشكال الإلزام والإجبار على العمل؛

المبدأ الخامس : الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال؛

المبدأ السادس : القضاء على التميز في الوظائف والمهن؛

-البيئة

المبدأ السابع : يتعين على المؤسسات أن تتبنى أسلوبا حذرا عند التعامل مع التحديات التي تواجه البيئة؛

المبدأ الثامن : تبني المبادرات التي تنمي الشعور بالمسؤولية البيئية؛

المبدأ التاسع : التشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة؛

-محاربة الفساد

المبدأ العاشر : يتعين على المؤسسات أن تعمل على محاربة كافة أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

4.دراسة حالة نموذج البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية

1.4تقديم عام للبنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية بنك تنموي متعدد الأطراف، يعمل على تحسين حياة أولئك الذين يخدمهم من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، هو مؤسسة عالمية بمعنى الكلمة مقرها في جدة، المملكة العربية السعودية، لها مراكز رئيسية في المغرب وماليزيا وكازاخستان والسنغال، ومكاتب وسيطة في مصر وتركيا وإندونيسيا وبنغلاديش ونيجيريا.وإحداث التأثير على نطاق واسع. يوفر البنية التحتية لتمكين الناس من تحقيق حياة أفضل وتحقيق إمكاناتهم كاملة (https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt).

- يضم في عضويته 57 بلدا عضوا في أربع قارات، ويلمس حياة 1 من كل 5 من سكان العالم.
- يعد أحد أكثر بنوك التنمية المتعددة الأطراف الفاعلة في العالم، قادة عالميون في التمويل الإسلامي، بتصنيف AAA ، وأصول تشغيلية تتجاوز 16 مليار دولار أمريكي ورؤوس أموال مكتتب بها تبلغ 70 مليار دولار أمريكي.

2.4أهداف البنك الإسلامي للتنمية:

- بناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- إضافة قيمة إلى اقتصاديات ومجتمعات الدول النامية من خلال زيادة المهارات وتبادل المعرفة؛
- التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإيجاد حلول لأضخم تحديات التنمية في العالم، من خلال تعزيز الاتصال والتمويل، والتركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛
- تعزيز التنمية العالمية القائمة على هياكل تمويل أخلاقية مستدامة وطويلة الأمد مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية على المدى الطويل هياكل التمويل المستدام والأخلاقي ، بصفتنا روادا عالميين في التمويل الإسلامي.

3.4دور البنك الإسلامي للتنمية في إرساء التنمية المستدامة:

يهدف البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية لتحقيق التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال إتباع مجموعة من مبادئ الحوكمة الرشيدة والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل 1: الركائز الستة للبنك الاسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة

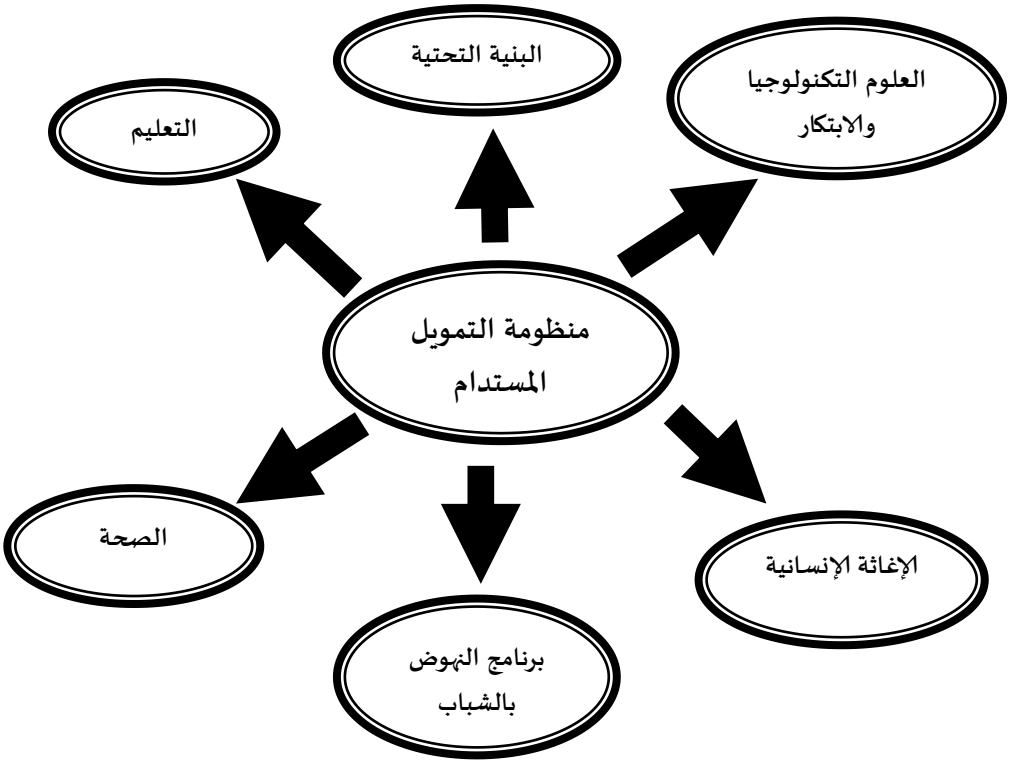

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد من موقع البنك الإسلامي للتنمية السعودي

تطمح خطة عام 2030 إلى تحقيق 17 هدف رفيع المستوى للتنمية المستدامة، و169 هدف محدد، تشمل الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للتنمية. وتهدف هذه التطلعات للكرامة الإنسانية، و "عدم إقصاء أحد"، وتتماشى تماماً مع مبادئ وأهداف التنمية من منظور إسلامي وترمي أهداف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الأفراد بعدة طرق هي (https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt):

-القضاء على الفقر والجوع؛

-تعزيز الصحة والتعليم؛

-الحد من عدم المساواة والتفاوت بين الجنسين؛

-إقامة البنية التحتية المستدامة، وجعل المدن أكثر استدامة؛

-مكافحة التغير المناخي، وحماية المحيطات والغابات والتنوع الحيوي.

وتدعم أهداف التنمية المستدامة السلام والعدالة، وتعزز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.وهناك إطار شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يؤكد على الشراكات بين العديد من أصحاب المصلحة. وقد حُددت طرق للتمويل في إطار خطة عمل أديس أبابا بهدف زيادة التمويل من مليارات إلى تريليونات من خلال آليات تقليدية، وجديدة على حد سواء تشمل التمويلات المحلية والدولية.وتلتزم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالكامل بأهداف التنمية المستدامة. وتدرك أن الأهداف الإنمائية تختلف من بلد إلى آخر لذلك، فإن البدء في عملها وتحفيزها يكون من خلال فهم الاحتياجات الحقيقية للدول الأعضاء بها وتكيّف تدخلاتها وفقًا لذلك، وتدعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تنفيذ جدول الأعمال التحويلي هذا وفقاً لاحتياجات وأولويات البلدان الأعضاء فيه، من خلال نهج تعاوني، وبالشراكة مع مؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يخصص البنك تمويلاته من خلال القطاعات التالية (https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt):

1.4.3 العلوم والتكنولوجيا والابتكار: تعدّ العلوم والتقنية والابتكار محركات إستراتيجية مستمرة للنمو الاقتصادي، وبفضل الأدوات والبيئة الملائمة يستطيع المبتكرون ومجتمعات الأعمال تسخير إمكانيات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتطوير حلول مبتكرة لقضايا التنمية التي تواجه مجتمعاتهم. لقد أطلق البنك أول منصة الكترونية للعالم النامي هيEngage، التي تهدف إلى ربط الابتكارات بفُرَص السوق والتمويل، ولضمان توفير مزيد من الفرص للمبتكرين، والشركات الناشئة، والمؤسسات للحصول على تمويلات مستمرة أنشأ البنك الإسلامي للتنمية صندوق التحول بالتوازي مع .Engage ويُعدّ الصندوق الذي تبلغ تكلفته 500 مليون دولار أمريكي، أحد أكبر الصناديق من نوعها، ويركّز بشكل خاص على إيجاد حلول مبتكرة لتحديات التنمية العالمية.

2.3.4 البنية التحتية: تضطلع شبكة البنية التحتية المستدامة والمرنة بدور مهم في ضمان استمرار النمو الاقتصادي للبلدان النامية، ومن خلال الاستثمار في التنمية الحضرية والزراعية، وكذلك في متطلبات الطاقة والنقل التي تحتاج إليها هذه المناطق، يمكننا الاستمرار في تمكين مشاريعنا من الحفاظ على تأثيرها في إطار نموذج مستدام وتعزيزها.

3.3.4التعليم: التعليم هو المفتاح لإطلاق العنان لإمكانات الأجيال القادمة، وهذا هو السبب في تمويلنا برامج المهارات والتدريب، والتعليم – ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب في المناطق الريفية - التي توفر فرص الوصول إلى أسواق العمل وتحسن أسلوب حياتهم. وتهدف برامج المنح الدراسية في البنك الإسلامي للتنمية إلى تعزيز التميز في العلوم داخل البلدان الأعضاء، وفي المجتمعات الإسلامية في

البلدان غير الأعضاء. وحتى الآن، فقد قدم البنك دعماً لأكثر من 13000 طالب، بتمويلات بلغت 133.7 مليون دولار أمريكي، وعاد 90٪ من الخريجين إلى بلدانهم الأصلية للانضمام لمؤسساتها المحلية.

4.3.4**الصحة:** يعدّ قطاع الصحة، بوصفه حجر الزاوية للتنمية البشرية، مجالاً ذا أولوية للبنك الإسلامي للتنمية. ويركز على الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية والسيطرة عليها، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الجيدة، وإزالة الحواجز المالية للوصول إلى الموارد المتاحة.

5.3.4**الإغاثة الإنسانية:** يؤمن البنك بأن لديه دورًا حاسمًا في تقديم الإغاثة الإنسانية في سائر أنحاء العالم. وهناك 26 بلد عضو من أفقر بلدان العالم، وهي عرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية وتأثير التغير المناخي، ومن خلال الاستثمار في هذه البلدان ومشاريع التمويل، يهدف إلى تحسين نوعية الحياة لأولئك الذين يعيشون هناك.

6.3.4 برنامج النهوض بالشباب: تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، يريد البنك أن يساعد في دعم وتمكين الشباب من خلال مساعدة المنظمات والبلدان على حد سواء، وتسخير إمكانات شبابهم وتطويرها ليكونوا مستقبل مجتمعاتهم. وقد شرع البنك الإسلامي للتنمية بالفعل في هذا العمل من خلال الندوات التفاعلية ومؤتمرات القمة التي تشجع الشباب رجالا ونساء على أن يصبحوا أكثر انخراطا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم.

وتتمثل الركائز الإستراتيجية الأربعة التي توجه برنامج النهوض بالشباب في ما يلي (https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt):

- **التعليم** :من خلال إشراك الشباب في تحسين مستوى التعليم في البلدان الأعضاء، وسيقوم البنك بذلك عن طريق وضع برامج تدريب قائمة على المهارات وتصميم برامج للتعليم العالي بما يتماشى مع احتياجات السوق.

-**التوظيف** :لضمان زيادة فرص العمل، سينصب عمل البنك على إشراك وزيادة عروض التوظيف من خلال توسيع نطاق فرص الشباب في جدول أعمال التنمية العالمية.

- **ريادة الأعمال** :يدرك البنك أن تشجيع روح المبادرة بين الشباب كفيل بأن يحد من بطالة الشباب والفقر بشكل ملحوظ، كما يريد دعم المبادرات الجديدة التي ستساعد في القضاء على عدم المساواة والفقر في البلدان النامية.

- **المشاركة الفعالة** :نريد شبابا يتمتع بروح المبادرة الفعالة يكون على دراية للمساعدة في التشاور بشأن القضايا التي تؤثر عليهم وعلى مستقبل مجتمعاتهم. وسيقوم بذلك من خلال توفير المزيد من ورش العمل وفرص الحلقات الدراسية الاستشارية في جميع البلدان الأعضاء.

5. خاتمة:

لقد مثل البنك الإسلامي للتنمية تجربة رائدة للتمويل الإسلامي المستدام من خلال إتباعه لمبادئ الحوكمة الرشيدة، ليكون نموذجا بين الدول الإسلامية، والتكافل والتعامل الصادق والمثمر لشعوب الدول الأعضاء والجاليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، من أجل مواجهة تحديات التنمية المستدامة، ودعم تقدمها، والعمل مع هذه الدول من أجل مستقبل أفضل لأجيالها المقبلة، و من أجل تحقيق ذلك، فإن البنك يحرص باستمرار على تطوير سياساته لكي تتواءم مع المتغيرات المختلفة، ليحافظ على فاعليته، وليرفع من كفاءة العمل فيه وصولا إلى الأهداف، والمهام النبيلة الموكولة إليه.وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

-تعد السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية سياسة تنموية، تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المستهدفة.

-اتسمت اتجاهات السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بالشمول وتنوع وتعدد المجالات، والمشروعات والدول التي تستهدفها.

-تعد أساليب وصيغ التمويل لدى البنك الإسلامي للتنمية متعددة، ومختلفة، ومتوافقة في مجملها مع ما تقره الشريعة الإسلامية.

-تتسم السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية بأنها سياسة محددة وواضحة المعالم والأطر، حيث يشدد البنك على أن تذهب تمويلاته وقروضه للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق التنمية المستدامة ولا غير ذلك.

6. قائمة المراجع:

- أبو العطا نرمين. (2003). حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية. *مجلة الاصلاح الاقتصادي* (8).
- دهمش نعيم، و إسحاق أبو زر عفاف. (2003). تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك. *مجلة البنوك الأردنية ، 22* (10).
- دوناتو رومانو. (2006). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة . *منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة*.
- رقية حدادو. (2021). التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 5* (2).
- سليمان محمد مصطفى. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة-*. مصر: الدار الجامعية.

- شاكر فؤاد. (2005). الحكم الجيد في المصادر والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية. مجلة اتحاد المصارف العربية ، 4(2).
- طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد المحسن توفيق. (1998). تقييم الأداء. مصر: دار النهظة العربية.
- عمار عماري. (07،08 أفريل, 2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة.
- محمد مصطفى سليمان. (2008). حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- نجاة شملال. (20-19 نوفمبر, 2013). التطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة في المصارف درع واقي من الأزمات المالية. دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات.
- همكة محمد، و حمزة طيبي. (2021). دور الحوكمة المصرفية في تحسين نشاط التدقيق الداخلي للبنوك الجزائرية نموذج الخطوط الثلاثة. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 5 (1).
- هيئة الأمم المتحدة. (1992). الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ديباجة جدول أعمال القرن 21 ،الباب الأول ،الفصل الأول . الأمم المتحدة.
- Cadbury Committee .(2001) .*Inaugural address delivered by vepa kamesam*.
- Charreaux Gérard .(1997) .*Le gouvernement des entreprise*2 édition , paris :économica.
- https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt .(بلا تاريخ) . *البنك الاسلامي للتنمية*. تاريخ الاسترداد 16 أفريل, 2021، من https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt
- Koenig, Gérard .(1999) .*De nouvelles théories pour gérer l'entreprise du XXIé siècle* .paris: Economica.
- Parrat Frédéric .(1997) .*Le gouvernement d'entreprise* .paris: Economica.